

أكد الأمين العام للمنبر الديمقراطي يوسف الشايحي أن أبرز أسباب خسارة التيار الوطني في الانتخابات الأخيرة الحل المفاجئ والسريع وضيق الوقت للاستعداد للانتخابات، مشيراً إلى أن المنبر الديمقراطي لا يمتلك الإمكانيات الكافية كتلك التي تمتلكها التيارات الأخرى مشدداً على أن موقفهم، واضح ومحدد وهو ضد تعديل المادة الثانية من الدستور. ونفى الشايحي في لقاءه مع «الأنباء» أن يكون المنبر الديمقراطي قد وقف موقفاً ضابياً تجاه أي قضية فساد أو تجاوز مشيراً إلى أن المنبر شارك في الحراك الشبابي في ساحة الإرادة بعد إثارة قضية الإيداعات المليونية بل وأيد استجواب رئيس الحكومة السابق في هذا الخصوص، وشارك في كل ندوة أقيمت حول هذه القضية.

وتنبأ الشايحي، بأن يكون عمر المجلس الحالي قصيراً، مؤكداً على أن المرحلة السياسية القادمة لا تبشر بخير وإلى تفاصيل الحوار:

حوار: دانيا شومان

أمين عام المنبر الديمقراطي أكد أن التيار الوطني أعاد حساباته بعد نتائج الانتخابات الأخيرة التي وصفها بـ «غير المتوقعة»

يوسف الشايحي لـ «الأنباء»: بياننا حول تعديل المادة الثانية ليس موجهاً ضد «الشعبي» والمرحلة السياسية المقبلة لا تبشر بخير وعمر المجلس الحالي سيكون قصيراً جداً



الأمين العام للمنبر الديمقراطي يوسف الشايحي

«بيان المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني حول تعديل المادة الثانية، تم تفسيره من قبل البعض على أساس أنه موجه سياسياً ضد كتلة العمل الشعبي، هل هذه فعلاً هي الحقيقة؟»

● لا هذا غير صحيح، نحن في المنبر والأخوة في التحالف الوطني لنا موقف واضح ومحدد ضد تعديل المادة الثانية، وبالتالي كان لابد أن نوضح موقفنا عبر ذلك البيان، وأما الأخوة في كتلة العمل الشعبي إذا كانوا يرون تعديل المادة الثانية من الدستور فهذا شأنهم، ونحن سمعنا ما تم تداوله أن كتلة العمل الشعبي أبدت استعدادها للوقوف إلى جانب تعديل المادة الثانية من الدستور مقابل أن يقف معهم الإسلاميون في تصويت الرئاسة، وعلى هذا الأساس فقد أطلقنا بياننا سالف الذكر، من أجل أن ترد كتلة العمل الشعبي وتوضح حقيقة ما أثير وتحدد موقفها من تعديل المادة الثانية، وما لنا بانتظار الرد.

هناك فريقان فريق يدعو إلى تعديل المادة الثانية من الدستور، والأخر يدعو لأسلمة القوانين دون تعديل المادة الثانية خاصة أن الفريق الثاني يقول إن 98٪ من القوانين الكويتية لا تعارض الشريعة الإسلامية؟

● في الحالتين، نرفض سواء تعديل المادة الثانية أو أن يتم سن أي قانون يتعارض مع الدستور، طبعاً نحن لسنا ضد أن يتقدم أي نائب بمشروع أي قانون ولا خلاف على ذلك فهو سيأخذ دورته في الإدرج والعرض والتصويت، ولكن كما قلت شريطة ألا يتعارض مع الدستور، فمراجعتنا أولاً وأخيراً الدستور، أما المادة الثانية فتعدليها سيخالف الكثير من مواد الدستور خاصة المادة 29، لذا فتغيرها مخالفة صريحة للدستور.

خسارة ثقيلة مني بها التيار الليبرالي في الانتخابات الأخيرة، هل قمت بإعادة حساباتكم الآن بناء على نتائج الانتخابات؟

● طبعي أن نقوم بمراجعة حساباتنا، ونحن لم نتوقع أن تكون النتائج كما ظهرت عليه، كنا نتوقع على الأقل أن نحافظ كثيراً وطني على ذات المقاعد التي كنا نملكها، ولكن النتائج خالفت كل توقعاتنا، فنتيجة ظروف معينة وأجواء سياسية خاصة في ظل وجود شحن متطرف، سواء التطرف (السني/ الشيعي) أو (الحضري/ القبلي) أو (الموالاة/المعارضة)، وهو ما أدى إلى شحن الأجواء السياسية بالكامل، فغاب صوت العقل، رغم أن مرشحي التيار الوطني هم من تبناوا الطرح العاقل، الذي لا يخاطب الغرائز، والدعوة لتحكيم القانون وأن الجميع سواسية أمامه دون تفرقة، ولكن هذا الطرح العقلائي لم يكن أحد يريد أن

يستمتع إليه في ظل الشحن السياسي، وبطبيعة الحال جاءت النتيجة مخالفة لكل التوقعات، ونحن بطبيعة الحال نبارك لمن استطاع الوصول إلى مجلس الأمة، مادامت الانتخابات نزيهة، ومادام الناخبون يريدون هذا المجلس وهم من أوصل أعضاءه فنحن نحترم رغبة الناخبين ولاشك. وكنا نتوقع قبل النتائج أن الأجواء المشحونة ستسفر عن نتائج غير متوقعة، ولكن أبداً لم نتوقع أن تكون بهذه الصورة.

ما أسباب الخسارة براكيم؟

● الأسباب عامة، وبحكم الفترة القصيرة وخلال حمل مفاجئ، ومهما كانت قدراتنا فلم يكن بالإمكان العمل خلال فترة أقل من شهرين للاستعداد للانتخابات، وخاصة في مثل ظروف الشحن السياسي المتوتر التي تحدثت عنها، بالإضافة إلى أننا كأعضاء في التيار الوطني نعمل في ظل إمكانيات متواضعة مقارنة مع تيارات أخرى، كالتيارات الدينية التي تمتلك الكثير على المستويات كافة.

هل قمتم بدعم أي من النواب الحاليين؟

● أي عنصر يمثل التيار الوطني

قمتا بدعمه، وقمتا بدعم أكثر من نائب.

كيف ترى الوجود السياسي للمنبر الديمقراطي دون تمثيل نيابي؟

● كمنبر ديموقراطي أعتقد أن هذه أول مرة نكون غير ممثلين في مجلس الأمة، ولكن عامة نحن كتيار وطني أو كمنبر ديموقراطي بالأخص عملنا السياسي لا ينقطع بانقطاع تمثيلنا النيابي، فرسالتنا المكلفون بها هي طرح القضايا الوطنية وتبنيها، ونحن في مجلس سابق كان لدينا 3 ممثلين هم عبدالله النيباري وسامي المنيس وفضل الشايحي، وفي المجلس قبل الماضي كان لدينا محمد العبدالجادر وصالح الملا، ولكن سواء كان لدينا ممثلون أم لا فرسالتنا مستمرة في تبني القضايا التي تهم الصالح العام.

هل هناك تنسيق أو تحالف بين المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني في الانتخابات القادمة كما حصل بين السلفي وحديس في الانتخابات الأخيرة؟

● نتمنى إن شاء الله، أن يحدث مثل هذا التحالف، وأقول نتمنى أن يتم مثل هذا التنسيق، وخلال الانتخابات الماضية حصلت أمور حاسمت أو حدثت من التعاون المشترك، نعم لدينا تنسيق ولكنه لم يصل إلى درجة التعاون الكامل المشترك الذي يمكن أن يتحول إلى تحالف كامل، ونأمل أن يكون تحالفنا كاملاً في الانتخابات القادمة.

هل هناك ما يمنع من أن يتحالف «المنبر» مع «حديس» أو مع «السلفي» سياسياً على الأقل وليس تحالفاً فكرياً؟

● سبق أن حصل مثل هذا النوع من العمل المشترك ولن أسميه «تحالف» في بعض القضايا السياسية، بشكل عام، وليس فقط مع «حديس» ولكن تعاون

مشترك مع القوى السياسية، وكان لقاء القوى السياسية مقلاً في التصدي لقضية الإيداعات المليونية هو الأبرز لأنها كانت تمس الجميع، وعقدت لقاءات حتى في ساحة الإرادة سواء مع الاخوة في الشعبي أو «حديس» أو التحالف أو التيار التقدمي أو غيرها من جميع الكتل السياسية ضمن منظومة عمل مشتركة للتصدي لمثل هذا التجاوز الخطير وأعني الإيداعات المليونية.

ولكن البعض اتهم التيار الليبرالي بأنهم اتخذوا مواقف ضابئية من عدد من المواقف السياسية التي كانت تتطابق وضوحاً في الرؤية والقرار خاصة فيما يتعلق بقضايا شعبية كـ «الإيداعات المليونية» أو «التحويلات»، أو الموقف من الحكومة السابقة

بشكل عام؟

● لا، عفواً، كان موقف المنبر الديمقراطي واضحاً، وكنا خلال الفترة السابقة مراقبين جديدين لسدادة الحكومي، وبالنسبة لقضية الإيداعات المليونية من خلال بياناتنا التي أطلقناها خلال إثارة القضية ومن خلال مشاركاتنا في الندوات التي عقدت للحديث عن خطر مثل هذه القضية، وحتى أننا عقدنا 4 ندوات خارج ساحة الإرادة لتناول هذه القضية، وأول ندوة عقدت للحديث عن هذه القضية والأكثر من خطيرة كانت في مقر الاخوة في التحالف الوطني الديموقراطي، بندوة مشتركة بين المنبر والتيار التقدمي والتحالف، وشاركنا في ندوة «حديس» بذات القضية وشاركنا في ندوة النائب خالد الطاحوس أيضاً وهي الندوة التي أقامتها كتلة العمل الشعبي في العقيلة.

والأهم إن موقفنا كان أشد وضوحاً في قضية أحداث ديوانية الحريش عندما تعرض المواطنون والنواب للضرب، وعندما قدم استجواب لرئيس الحكومة السابقة سمو الشيخ ناصر الحمد كان موقفنا واضحاً وأيدنا الاستجواب وشاركنا

فيه وذلك عبر ممثلنا النائب السابق صالح الملا، ولكن مثلاً عندما جاء استجواب رئيس الحكومة في قضية مشاركة القوات في البحرين وقفنا ضد هذا الاستجواب من حيث المبدأ لأننا وجدنا نفساً طائفيًا يقف وراءه، وهو ما رفضناه من حيث المبدأ، ومبدؤنا ثابت في القضيتين، الأولى رفضنا ضرب المواطنين في ديوان الحريش، وكذلك رفضنا أن يتم إرسال قوات كويتية للمشاركة في ضرب المواطنين البحرينيين، مبدؤنا هنا ثابت وواضح من استجوابين مختلفين.

ما تصوركم للمرحلة المقبلة خاصة بين المجلس والحكومة؟ وإلى أي مدى تعتقدون باستمرارية هذا المجلس الذي يتنبأ كثير من الكتاب والمحللين السياسيين بقصر عمره؟

● أعتقد أن ما لمسناه من مقترحات القوانين الأخيرة مثل قانون الحشمة وغيره من قوانين شبيهة والتي تحد من الحريات كلها الدستور، بداية لا تبشر بخير، ونتمنى أن تطرح القضايا الأهم، وهي قضايا مكافحة الفساد وقضايا الإصلاح السياسي والقضايا الخدمائية، أما العلاقة بين المجلس والحكومة فهي علاقة مبنية على أساس أن المجلس أقوى من الحكومة، فهناك 35 نائباً كمجموعة ملتزمة، ونتمنى أن تتوجه هذه الأغلبية النيابية نحو إنجاز برنامج تنموي وطني، فالأول سررة تحصل في التاريخ النيابي أن تكون هناك أغلبية نيابية ملتزمة من 35 نائباً، فهذه الكتلة يمكن أن تستجوب أي وزير وأن تسقط أي حكومة، لذا نتمنى أن تلتفت إلى الإصلاح ومحاربة الفساد والاتفات إلى التنمية.

فالمواطن الكويتي ليس بحاجة إلى قوانين تعلمه «الحشمة» وكأنه يبحث عن بخره ماذا وليس وماذا يشرب أو ماذا يقرأ وماذا يمشي، لذا نتمنى من النواب أن يقدموا المطالب الوطنية على المطالب الحزبية الضيقة. وأما بخصوص قصر عمر

المجلس، فأحدث الدائر هو أن عمر هذا المجلس قصير، فنحن أمام أغلبية نيابية تمتلك كما قلت 35 نائباً ويمتلكون قوة التصويت لتغيير ما يريدون وقد اتضحت قوتهم في تصويت مكتب ولجان المجلس، والسؤال هنا: هل تستطيع الحكومة أن تواجه هذه الأغلبية الملتزمة، وإذا استطاعت أن تواجهه، فكف من الوقت تستطيع أن تواجه هذه الأغلبية؟ وإجابات هذه الأسئلة هي التي ستحدد حقيقة عمر المجلس.

أما لو عدت لرأي الشخصي وبحسب القراءات المحيطة فإن عمر هذا المجلس قصير ولا أستطيع تحديد فترة لعمره ولكنها حتماً ستكون قصيرة.

دائماً ما يقول التيار الليبرالي أو المنتمون للتيار الليبرالي أنهم هم التيار الوطني، هل يعني ذلك أن بقية التيارات غير وطنية مثلاً؟

● لا طبعاً، عندما نقول التيار الوطني فنحن لا نحدد وفق الجنسية فله الحمد كلنا كويتيون وجميع هذه التيارات كويتية، وجميعهم وطنيون، بهذا المقاييس، ولكن عندما نصف التيار الليبرالي بأنه الوطني فمن واقع تدينه للقضايا الوطنية التي لا تخالف الدستور وغير المنتمة لحزبية دينية أو طائفية، ولم يطرح التيار الوطني أي قضية إلا وكانت تمس كل الوطن بجميع شرائحه.

طلب ضرورة إقرار قانون الأحزاب أصبح حديثاً ملحا اليوم لاستكمال عقد الديمقراطية الكويتية، والتي يرى المراقبون أنها ديموقراطية غير كاملة في ظل عدم وجود أحزاب، إلى أي مدى تؤيدون التوجه نحو إقرار قانون الأحزاب؟

● بلا شك، أننا من حيث المبدأ تؤيد إقامة الأحزاب لأنها الوسيلة الوحيدة لتداول السلطة، فالعمل السياسي المستقل عمره قصير، ولا بد من إقرار قانون الأحزاب، فانت عندما تقر الأحزاب، وعلية أنت هنا تحاسب الحزب بأكمله وفق ما أدى من برنامجه، ولا تحاسب شخصاً كما هو الحال اليوم. أما من حيث الممارسة والتطبيق، فيجب أن تتم التدرج وعلى مراحل حتى نخلق تكافؤ الفرص بين جميع التيارات السياسية، وحتى نتجنب ما مرت به بعض الدول العربية حين سيطر تيار سياسي واحد واستفرد بجميع مقاعد البرلمان.

البعض يأخذ على المنبر الديمقراطي أن قواعده حكر على المناطق الداخلية معدوماً في المناطق الخارجية، ما السبب؟

● المنبر لديه أعضاء وأنصار في جميع مناطق الكويت ولكن نتيجة لضعف الإمكانيات والفتور الذي أصاب بعض أنشطة المنبر في أوقات سابقة تكون هذا الانطباع الخاطئ، ولكن إن شاء الله سنعمل على تفعيل مراكز للمنبر مستقبلاً في الدائرتين «الرابعة والخامسة».

محللون يرون أن نجاح الإسلاميين في هذا المجلس هو نجاح مؤقت وأنهم سينتشفون في الانتخابات القادمة كما حصل في بلدان أخرى مرت بذات التجربة؟

● من الطبيعي إذا كانت تستعمل على تنفيذ برنامج وأجندة حزبية ضيقة وتجاهل المطالب الوطنية الحقيقية التي فيها صلاح للمجتمع وقدمه ولا تلبح رغبات وأمانى المواطنين في إيجاد حاضر مستقر وآمن ومستقبل واعد، فحتمًا سيكون للنخبين رأي آخر.

خسارة التيار الوطني في الانتخابات الأخيرة سببها «الحل المفاجئ» والوقت القصير جداً للاستعداد

لا لم تكن مواقفنا في «المنبر» ضابئية في قضايا الفساد وشاركنا كل الكتل السياسية في رفضها

أعضاء المنبر في كل مناطق الكويت ووجودنا ليس حكرًا على منطقة دون أخرى

إذا كان الإسلاميون سيعملون وفق أجندة حزبية ضيقة فحتمًا سيكون للنخبين بالانتخابات القادمة رأي آخر فيهم

المواطن الكويتي ليس بحاجة إلى قوانين تعلمه «الحشمة»

محللون يرون أن نجاح الإسلاميين في هذا المجلس هو نجاح مؤقت وأنهم سينتشفون في الانتخابات القادمة كما حصل في بلدان أخرى مرت بذات التجربة؟ من الطبيعي إذا كانت تستعمل على تنفيذ برنامج وأجندة حزبية ضيقة وتجاهل المطالب الوطنية الحقيقية التي فيها صلاح للمجتمع وقدمه ولا تلبح رغبات وأمانى المواطنين في إيجاد حاضر مستقر وآمن ومستقبل واعد، فحتمًا سيكون للنخبين رأي آخر.